

الإيرادات السياحية ودورها في انتعاش القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021  
 Tourism revenues and their role in the recovery of the tourism sector in  
 Algeria during the period 2000-2021

سعيد غزلان<sup>1</sup>

أستاذة محاضرة أ، جامعة الجزائر3، الجزائر، [said.ghozlane@univ-alger3.dz](mailto:said.ghozlane@univ-alger3.dz)

تاريخ النشر: 1.9.2022

تاريخ القبول: 8.8.2022

تاريخ الاستلام: 17.6.2022

### ملخص:

بالرغم من أن الجزائر تصنف عاشر أكبر بلد في العالم، ورغم توفرها على وجهات سياحية مميزة، إلا أن قطاع السياحة يبقى يفتقر للانتعاش المطلوب خاصة وأن الميزان السياحي حقق عجزا طول فترة الدراسة نظرا لأن الإيرادات السياحية ضئيلة جدا بمقارنتها بالنفقات السياحية، وفي هذا الإطار وكسياسة تنتهجها الدولة للبحث عن قطاعات بديلة لقطاع المحروقات، يعد قطاع السياحة أكثر قطاع جذبا للعملة الصعبة، لذا لا بد من الاهتمام والنهوض به مستقبلا.

**كلمات مفتاحية:** القطاع السياحي، السياح، الإيرادات، ميزان المدفوعات،

جائحة كورونا.

تصنيف JEL : Z32، Z3.

### Abstract:

Although Algeria ranks the tenth largest country in the world, and despite its availability of distinct tourist destinations, the tourism sector remains lacking in the required recovery, especially since the tourism balance achieved a deficit throughout the study period because tourism revenues are very small compared to tourism expenditures, and in this context and as a policy pursued The state is looking for alternative sectors to the hydrocarbon sector. The tourism sector is the most attractive sector for hard currency, so it is necessary to pay attention and promote it in the future

**Keywords:** tourism sector; tourists; revenues; Balance of Payments; Corona pandemic.

**Jel Classification Codes:** Z32, Z3.

المؤلف المرسل: سعيد غزلان، الإيميل: [saidghozlane@yahoo.fr](mailto:saidghozlane@yahoo.fr)

1. مقدمة:

إن من أهم الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني والعالمي قطاع السياحة، نظرا لما أصبح له من مساهمة معتبرة في الناتج المحلي الخام كما أنه يعد من أهم القطاعات امتصاصا للبطالة، خاصة وأن الجزائر تتوفر على وجهات سياحية مميزة ففي هذا الإطار عملت الدولة الجزائرية على تغيير سياستها الاقتصادية كخطوة لإيجاد موارد بديلة للمحروقات فوضعت المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من أجل دعم القطاع والنهوض به ليكون سوقا أكثر جاذبية للسياح المحليين والأجانب على حد سواء، وبالتالي زيادة إيرادات السياحة. فعلى سبيل المثال، بعد الاستقلال، ورثت الجزائر 5922 سرير، وفي عام 1985، بلغ إجمالي سعة الفندقية 39213 سرير. أما عام 2000 فقد بلغت الحظيرة الفندقية 67087 سرير، ليرتفع عدد الأسرة إلى 127614 في نهاية عام 2020.

لكن، وفي وضع غير مسبوق أدى تفشي الفيروس التاجي (Covid-19) أو ما يعرف بفيروس كورونا إلى إصابة العالم كله بشلل، لما كان له من تأثير سلبي على حركية وتنقلات الأشخاص عبر أنحاء العالم وبالتالي الصناعة السياحية، فما كان على القائمين بهذا القطاع إلا النهوض به لضمان استمراريته من خلال تعزيز مفاهيم جديدة تعتمد على الممارسات السليمة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وحماية الأشخاص والطبيعة من خلال إعداد بروتوكول صحي يضمن صحة الزبائن والمستخدمين على مستوى المؤسسات الفندقية والفضاءات المخصصة للأنشطة السياحية.

في هذا الإطار ومن أجل معرفة مدى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري وتأثره بالإيرادات السياحية، ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

**ما مدى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني وما مدى تأثره بالإيرادات السياحية؟ وللإجابة على هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:**

- ✓ ما هو واقع السياحة في الجزائر؟
- ✓ ما مدى تأثير تفشي فيروس كورونا على الإيرادات المالية لقطاع السياحة في الجزائر؟

**الفرضيات:**

- ✓ تتمتع الجزائر بوجهات سياحية مميزة لم تتمكن من استغلالها أحسن استغلال.
- ✓ إن مساهمة قطاع السياحة في الجزائر ضعيف بالنظر إلى ما تزخر به البلاد من معالم سياحية جذابة، خاصة بعد تفشي فيروس كورونا.
- أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى:
- ✓ معرفة مدى مساهمة الإيرادات السياحية في انتعاش الاقتصاد الوطني.
- ✓ إلقاء الضوء على الإيرادات السياحة في الجزائر في ظل تفشي فيروس كورونا.
- أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:
- ✓ اعتبار قطاع السياحة قطاعا حيويا ومصدرا هاما لتحقيق إيرادات مالية بعيدا عن قطاع المحروقات.

- ✓ تسليط الضوء على موضوع السياحة قد يدفع القائمين على القطاع باتخاذ إجراءات تحفيزية لجذب السياح نظرا للوجهات السياحية الهامة التي تتوفر عليها الجزائر، وبالتالي الرفع من مردودية القطاع وتنمية الاقتصاد الوطني.
- ✓ الاهتمام الشخصي بالسياحة خاصة الداخلية باعتبار أن الجزائر عاشر أكبر بلد في العالم فاكتشافه في حد ذاته يعتبر إنجازا عظيما.

المنهج المتبع:

للإلمام بجميع جوانب الموضوع اعتمدت على الجانب الوصفي التحليلي، فالوصفي شمل كل ما هو نظري من مفاهيم وتعريف لها علاقة بالموضوع أما التحليلي فهو متعلق بدراسة الإحصائيات التي تطلقها منظمة السياحة الوطنية دوريا.

تقسيمات البحث:

لفهم الموضوع أكثر قسمناه إلى ثلاث محاور رئيسية.

المحور الأول: شمل الجزء النظري حيث أدرجنا فيه مجموعة من التعريف المختلفة لموضوع السياحة وبعض أنواع السياحة المصنفة وفقا لمعايير مختلفة.

المحور الثاني: تمحور حول مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني، فتضمن مساهمته في التشغيل كعنصر أول ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

المحور الثالث: فكان مخصصا لدراسة الإيرادات السياحية في الاقتصاد الوطني فقسمناه إلى قسمين، في القسم الأول تطرقنا إلى تطور توافد السياح المقيمين والأجانب إلى الجزائر وما يصاحب توافدهم من عمالات صعبة تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، أما القسم الثاني فتناولنا فيه تطور ميزان المدفوعات.

2. مفاهيم عامة حول السياحة:

1.2 تعريف السياحة:

كان أول من قدم تعريفا للسياحة الباحث الألماني **Guyerfreuler** وكان ذلك عام 1905 فعرفها بأنها: ظاهرة من ظواهر العصر، تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير المكان وإلى التمتع بجمال الطبيعة والإحساس بها، وكذا الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا تطور الاتصالات بين الشعوب والأفراد والأوساط المختلفة من الحاجات الإنسانية، هذه الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وتقدم وسائل النقل. (العزیز، 1997، صفحة 22)

وعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي في روما عام 1963 بأنها ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة، ولا تزيد عن 12 شهرا، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية، وتنقسم إلى نوعين سياحة داخلية وسياحة خارجية. (نوال خنتاش، 2019، الصفحات 195-209)

والسياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة (**Organisation mondial du tourisme**) هي: تشمل الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة لممارسة أنشطتهم، ويقومون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع، للراحة أو أغراض أخرى، وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته مضافا إليها

كافة الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة ومتكررة. (المنظمة العالمية للسياحة ، 1995 ، صفحة 10)

فالسياحة إذن هي نشاط يمارسه الإنسان يتمثل في التنقل من بيئته المعتادة إلى بيئة غريبة عنه لمدة أذناها يوم وأقصاها سنة، بهدف الترفيه والاستجمام أو حتى العلاج، كل شخص يمارس هذا النشاط يطلق عليه اسم **السائح**. فالسائح إذن هو ذلك الشخص الذي يسافر ويبقى بعيدا عن وطنه لأسباب مختلفة كالترفيه، الاستجمام... لفترة لا تقل عن 24 ساعة دون قصد الإقامة الدائمة أو ممارسة أعمال تجارية ذات ربح.

## 2.2 أنواع السياحة:

تختلف أنواع السياحة باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، سنقتصر على دراسة معيارين فقط.

✓ **وفقا لمعيار الحدود السياسية:** (ملوخية، 2007، صفحة 61)

يعتمد التصنيف هنا على حركة السياح، فإذا تحرك السائح في حدود بلاده السياسية نقول عنها سياحة داخلية وإذا تعداها فهي خارجية.

السياحة الداخلية (السياحة المحلية): (نسيمة، 2014، صفحة 12)

تشمل حركة السياح المواطنين ممن يحملون جنسية البلد داخل حدود البلد السياسية، وتشير تقديرات منظمة السياحة العالمية على أن ما ينفق على السياحة الداخلية يتراوح بين 70-80% من إجمالي الإنفاق العالمي، ويختلف هذا المعدل من بلد لآخر، إذ هناك إحصائية تقول أن حجم السياحة المحلية يعادل تسعة أضعاف حجم السياحة الخارجية. هناك عدة عوامل تساعد على نمو السياحة المحلية، نذكر منها:

- تعد السياحة الداخلية أقل تأثرا بالظروف السياسية والاقتصادية وحتى الصحية (تفشي فيروس كورونا) مقارنة بمثيلتها الخارجية.
- انخفاض تكاليف الرحلات السياحية الداخلية مقارنة بالرحلات السياحية الخارجية، وارتفاع أسعار النقل الجوي في العالم مؤخرا أدى إلى اكتفاء الكثير من الأشخاص بإشباع رغباتهم من خلال السياحة الداخلية مستخدمين وسائل نقل داخلية أقل تكلفة.
- إجراءات السياحة الداخلية أقل تعقيدا من إجراءات الرحلة الخارجية، وكنتيجة لهذه العوامل لاقت السياحة الداخلية اهتماما كبيرا من الحكومات، وبالذات المخطط السياحي باعتبار أنها تمثل قاعدة واسعة للسياحة الدولية ومنتش هام للدورة الاقتصادية داخل البلد وبديلا عن السياحة الدولية، بالإضافة إلى أنها تشبع حاجات كامنة في نفسية المواطن وترفه عنه.

السياحة الخارجية: (السياحة الدولية أو العالمية)

هذا النوع من السياحة يشمل حركة السياح من مختلف الجنسيات عبر الحدود السياسية الدولية، فيها يجد السائح تغييرا في أمور عديدة كاللغة والدين والعادات والتقاليد والنظم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، إلا أن هذا النمط من السياحة أكثر تعقيدا من نظيره فهو يتطلب مجموعة من الإجراءات المعقدة أهمها الحصول على تأشيرة دخول وهي بمثابة إذن بدخول بلد معين، وإجراءات تصريف العملة و...إلخ.

✓ وفقا لمعيار الغرض من السياحة:

وفقا لهذا المعيار هناك سياحة ثقافية تتم عبر زيارة السائح لبلاد أجنبية ودراسة ومعرفة شعوبها وخصائصها التي تميزه عن غيرها وزيارة المعالم الأثرية والحضارية لذلك البلد،(القادر، 2003، صفحة 53) هدفها إشباع حاجة السائح من الناحية الثقافية؛ وسياحة رياضية تندرج ضمنها سياحة رياضية موجبة وأخرى سالبة، فالموجبة هي تلك المتعلقة بالسفر والإقامة من أجل المشاركة الفعلية في المباريات الرياضية مهما اختلف نوع الرياضة، أما السياحة الرياضية السالبة فتتمثل في السفر والإقامة من أجل مشاهدة المباريات والاحتفالات الرياضية،(السكر، 1999، صفحة 17) نجد أيضا السياحة الدينية التي تتعلق بزيارة المواقع الدينية كزيارة بيت الله الحرام والمدينة المنورة، وسياحة المعارض، فالمعارض الدولية تستقطب بالإضافة إلى رجال الأعمال عددا كبيرا من السياح بهدف المشاهدة والتمتع وغالبا التسوق.

هناك أيضا سياحة الأعمال، وهي تلك الزيارات التي يقوم بها أصحاب الأعمال وممثلي الشركات الكبرى إلى دول خارجية بهدف متابعة أشغالهم ويلجأ معظم رجال الأعمال إلى الاستجمام في البلد الذي يزورنه.(الزوكة، 1998، صفحة 40) نجد هذا النوع من السياحة مزدهرا بسبب التطور التقني والتكنولوجي من جهة، كما يعود لظروف الركود والكساد الذي يصيب بعض الدول يقابله ازدهار بعض الأعمال في دول أخرى. نجد أيضا سياحة المؤتمرات والسياحة الترفيهية والتاريخية.

هناك أيضا معايير أخرى تصنف على أساسها السياحة، وفقا لمعيار العدد (سياحة فردية وسياحة جماعية) ووفقا لمعيار الإقامة وهو معيار يعتمد على مدة الرحلة السياحية.

3. مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني:

1.3 مساهمة قطاع السياحة في التشغيل:

لمعرفة مدى فعالية القطاع لا بد من البحث عن مساهمة هذا الأخير في توفير مناصب الشغل، إذ يعد قطاع السياحة واحدا من أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل من خلال خلق فرص كبيرة للتوظيف وتشغيل اليد العاملة المحلية بما يساهم في خفض معدلات البطالة وزيادة الدخل لاسيما للطبقات محدودة الدخل، وفيما يلي جدول يبين مساهمة القطاع السياحي في التشغيل انطلاقا من سنة 2000.

الجدول 1: مساهمة القطاع السياحي في التشغيل

النسبة الكلية في التشغيل (%)	النسبة المئوية في التشغيل (%)	عدد العمال في قطاع السياحة (الآف)	السنوات
4.67	2.47	154.738	2000
5.09	2.50	166.309	2001
5.47	2.60	180.496	2002
5.63	2.46	180.391	2003
6.47	2.81	227.499	2004
6.27	3.04	258.853	2005
6.43	2.66	239.024	2006
6.13	2.50	225.393	2007

5.49	2.41	227.642	2008
6.12	2.76	269.115	2009
5.42	2.53	154.012	2010
5.31	2.61	266.622	2011
5.99	2.80	289.271	2012
6.24	2.96	321.881	2013
6.08	2.87	298.997	2014
6.12	2.92	305.453	2015
5.91	2.79	299.017	2016
5.83	2.78	302.012	2017
5.78	2.76	300.723	2018
5.94	2.83	309.505	2019
6.08	2.90	318.966	2020

المصدر: (council, 2020)

من خلال ملاحظة الجدول يظهر جليا أن عدد العمال في القطاع السياحي خلال فترة الدراسة حقق تطورا ملحوظا، ففي عام 2020 بلغ عدد العمال 318.966 عاملا بعد أن كان عددهم 154.738 عاملا عام 2000 محققا بذلك نموا بحوالي 100% إلا أن نسبة المساهمة المباشرة في إجمالي التشغيل حققت متوسطا ضئيلا بنسبة 2.71%، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على محدودية القطاع وضعف أدائه الاقتصادي في الجزائر.

ونظرا للارتباط الوثيق بين طبيعة النشاط السياحي وتشابكه بباقي القطاعات، فإنه يساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل غير مباشرة في هذه القطاعات نسبتها تتراوح بين 4.67% و 6.47% خلال فترة الدراسة. هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أهمية قطاع السياحة في تخفيض معدلات البطالة إذا ما استثمر فيه بنحو جيد.

### 2.3 المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

لتحديد مدى أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني لابد من دراسة مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. هذا وإن قطاع السياحة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني له دور في المساهمة في الناتج المحلي، فنجد أن حجم وأهمية هذا القطاع من جهة ومدى ارتباطه بتطور القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة ومناقستها للقطاع السياحي له تأثير كبير في تحديد نسبة السياحة في الناتج الوطني.

وللتفصيل في الموضوع أكثر سندرس مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

الجدول 2: مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية

#### 2018-2016

2018	2018	2017	2017	2016	2016	
الداخلية	الخارجية	الداخلية	الخارجية	الداخلية	الخارجية	
14,7	3,5	13,8	3,7	12,8	3,5	الأردن
5,2	4,3	5,5	4,6	5,5	4,8	الإمارات
10,2	10,7	12,4	13,9	12,5	6	البحرين

الإيرادات السياحية ودورها في انتعاش القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

5,8	2,4	4,5	2,2	4,1	2	تونس
..	..	0,1	0,4	0,2	0,3	الجزائر
2,9	1,1	1,8	2	1,8	1,9	جيبوتي
2,2	2,3	2,2	2,8	2,1	2,7	السعودية
2,5	0	0,8	0	1	4,5	السودان
0,9	3,5	1,5	4,2	1,8	4,5	العراق
3,8	4	3,8	4,1	3,6	4	عمان
6	18,5	5,6	19,2	6,7	17,9	فلسطين
7,9	6,1	9,4	7,4	8,3	8,7	قطر
6,4	..	9,3	..	8,2	..	جزر القمر
0,6	10,1	0,5	11,4	0,7	11,9	الكويت
15,3	11,3	14,9	10,5	14,3	10,2	لبنان
..	..	..	..	0,2	4,4	ليبيا
5,1	1,2	4,4	1,2	1,2	1,6	مصر
8	2,5	8,3	2,6	7,7	2,2	المغرب
0,1	0,7	0	0,1	0,1	0,2	موريتانيا
..	..	..	..	0,3	0,1	اليمن

المصدر: (council, 2020).

اختلفت نسب مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، حيث ارتفع في بعض الدول إلى مستوى تجاوز نسبة قدرها 10%، وهذا في كل من الأردن ولبنان والبحرين والتي سجلت نسب بلغت 13,6% و 12,3% و 11% خلال عام 2019 على التوالي). صندوق النقد العربي(2020 ، من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن فلسطين سجلت أعلى نسبة بين الدول العربية على مر الثلاث سنوات محل الدراسة في حين أن الجزائر كانت نسبتها تكاد تنعدم 0,3% سنة 2016.

أما من حيث انعكاسات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاعات السياحة العربية والجهود التي تبنتها الحكومات العربية لدعم تعافي القطاع فقد تضررت العديد من الدول العربية من توقف الأنشطة السياحية يأتي على رأسها السعودية. بناء على ما سبق تبنت الحكومات العربية مجموعة من السياسات تستهدف تخفيف التداعيات السلبية على قطاع السياحة وضمان قدرة منشآته على الوفاء بالتكاليف التشغيلية وتمكينها من الإبقاء على العمالة لديها. هذا ومن المتوقع أن تمتد فترة تعافي القطاع وعودته إلى المستويات المسجلة قبل الأزمة لفترة تتراوح ما بين ثلاث إلى ست سنوات وفق تقديرات المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي، هذه الفترة تعتمد على عدة عوامل أهمها سرعة تعافي الاقتصاد العالمي ومدى التنسيق ما بين دول العالم فيما يتعلق بتبني إجراء صحية متناغمة، والفترة المتوقعة للوصول إلى لقاح للحماية من الفيروس ومستويات عودة ثقة المسافرين بناء عليه.

الجدول 3: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

2020-2010

الإيرادات السياحية ودورها في انتعاش القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

السنوات	مساهمة السياحة	نسبة المساهمة الكلية	نسبة المساهمة المباشرة
2000	1,72	5,66	3,14
2001	1,77	6,28	3,24
2002	1,89	6,69	3,33
2003	2,31	7,29	3,40
2004	3,11	8,00	3,64
2005	4,00	7,65	3,88
2006	3,86	7,72	3,30
2007	4,35	7,59	3,23
2008	5,32	6,80	3,11
2009	5,02	7,74	3,66
2010	5,47	6,89	3,39
2011	6,55	6,43	3,28
2012	6,85	6,79	3,28
2013	7,43	7,20	3,54
2014	7,03	6,78	3,29
2015	5,78	10,7	3,48
2016	29,5	6,80	3,30
2017	5,45	6,67	3,25
2018	5,54	6,55	3,20
2019	5,81	6,68	3,25
2020	6,11	6,80	3,30

المصدر: (الهادي و القادر، 2021)

من خلال البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بمتوسط نسبة 3,35%، حيث بلغت قيمة هذه المساهمة 6,11 مليار دولار سنة 2020 محققة ارتفاعا بمعدل 10% مقارنة بسنة 2010، كما أن نسبة المساهمة الإجمالية في الناتج المحلي لهذا القطاع لم تتعدى 8% خلال الفترة 2000-2020 كانت أعلى قيمة لها حوالي 8 مليار دولار عام 2004. يعود هذا التذني في أداء القطاع السياحي إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بصفة كبيرة على المحروقات، خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث تمثل نسبة مساهمته في الناتج المحلي أكثر من 90%، وهذا ما أدى بالقائمين على الاقتصاد الوطني التركيز على القطاع النفطي وإهمال مختلف القطاعات الأخرى بما فيها السياحة.

4. مدى مساهمة الإيرادات السياحية في الاقتصاد الوطني:

في إطار تغيير الدولة لسياستها الاقتصادية محاولة منها إيجاد موارد بديلة للمحروقات، كان قطاع السياحة أحد أهم الموارد نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من وجهات سياحية مميزة. وعليه فإن الدولة تعتبره قطاعا استراتيجيا خلاقا للثروة ولمناصب الشغل ليكون الطريق للخروج من التبعية للمحروقات.



#### 1.4 تطور توافد السياح:

سنحاول التطرق لهذا العنصر من خلال مقارنة إحصائيات توافد السياح إلى الجزائر خلال السنوات الأخيرة، والجدول التالي يوضح ذلك.

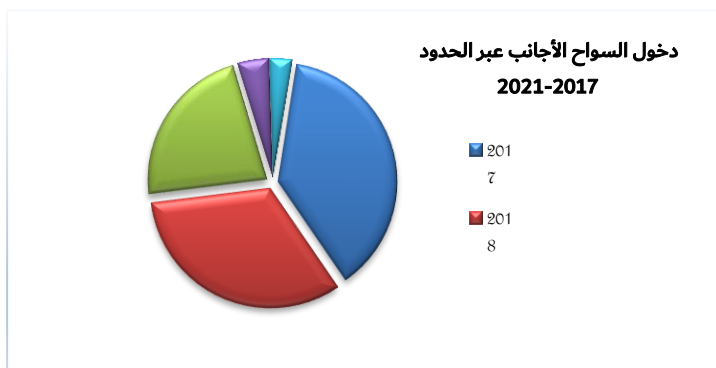
الجدول 4: تطور توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة 2017/2021

2021	2020	2019	2018	2017	
66995	509736	1933778	2018753	1708375	مجموع الأجانب
-86.86%	-73.64%	-4.21%	18.17%		معدل النمو
58243	81295	437278	638360	742410	الجزائريين المقيمين بالخارج
-28.36%	-81.41%	-31.50%	-14.02%		معدل النمو
125238	591031	2371056	2657113	2450785	المجموع العام
-78.81%	-75.07%	-10.77%	8.42%		معدل النمو

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

تشير البيانات الواردة في الجدول أن تطور السياح الوافدين إلى الجزائر قبل سنة 2019 عرف زيادة مستمرة، إلا أنه انخفض تدريجيا بعد هذه السنة بسبب تفشي فيروس كورونا بالدرجة الأولى، ناهيك عن ارتفاع أسعار الخدمات السياحية وضعف نوعية المعروض السياحي في ظل وجود أسواق تنافسية جذابة صاحبه تغيير الجزائريين المقيمين بالخارج لوجهتهم السياحية؛ وقد بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر أدنى مستوياته سنة 2021 فنجد أن معدل النمو تراجع بشكل ملحوظ، إلا أن عدد السياح الوافدين عبر الحدود لسنة 2021 بدأ بالارتفاع بشكل محسوس خلال الثلاثين الأخيرين لنفس السنة، وهذا راجع للتخفيف من الإجراءات المتخذة للقضاء على تفشي وباء كورونا، وهذا ما يتضح جليا في الشكل أدناه.

الشكل 1: تطور دخول السياح الوافدين عبر الحدود خلال الفترة 2017-2021



المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

إن عدد

السياح الأجانب بلغ أعلى مستوياته سنة 2017 لكنه بدأ بالانخفاض تدريجيا حتى بلغ أدناها خلال فترة تفشي فيروس كورونا (أواخر 2019)، فنجد أن الوافدين إلى الجزائر، خلال سنة 2021 لغرض الترفيه والاسترخاء بلغ 21 591 سائح، حيث يمثل 32.23% من مجموع دخول السياح الأجانب مع انخفاض بنسبة قدرها 95.45% مقارنة بسنة 2020؛ أما الوافدين

لغرض الأعمال فقد بلغ 43 972 سائح، حيث يمثل 65.63% من مجموع دخول السياح الأجانب مع زيادة بنسبة قدرها 28.97% مقارنة بسنة 2020 وهي أعلى نسبة مقارنة بالأنواع الأخرى؛ أما المهام فقد بلغ عدد السياح لهذا الغرض 1432 سائح، حيث يمثل 2.14% من مجموع دخول السياح الأجانب مع انخفاض بنسبة قدرها 5.48% مقارنة بسنة 2020، إلا أن قطاع السياحة بدأ ينبعث من جديد خاصة خلال الثلاثي الأخير لسنة 2021 أي بعد رفع بعض التدابير للحد من انتشار فيروس كورونا جراء انخفاض عدد الإصابات.

2.4 تطور ميزان المدفوعات (بند السفر):

إن دخول السياح الأجانب إلى الداخل يصاحبه دخول للعملة الصعبة في حين خروج السياح المقيمين إلى الخارج يصاحبه خروج للعملة الصعبة، هذا ما يدل على تأثير ميزان المدفوعات بالقطاع السياحي من خلال إدراج كميات ضخمة من العملات الأجنبية، فصافي الميزان السياحي وهو الفرق بين الدخل السياحي والإنفاق السياحي و يظهر أثر السياحة في ميزان المدفوعات.

الجدول التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات من خلال بند السفر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020

الجدول 5: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	إيرادات	نفقات	ميزان المدفوعات
2010	219	574	355-
2011	208	502	294-
2012	196	428	232-
2013	230	410	180-
2014	258	611	419-
2015	304	677	376-
2016	209	475	266-
2017	140.5	580	439.5-
2018	169	494	325-
2019	165	500	335-
2020	429	232.6	196.4

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

تشير الإحصائيات المتناولة بين أيدينا إلى أن الميزان السياحي عرف عجزا مزمنا خلال فترة الدراسة، إذ بمقارنة الإنفاق السياحي نجد أن مقدار العملات الأجنبية التي ينفقها المواطنون في الخارج أعلمن حجم العملات الأجنبية الناتجة عن تدفقات السياح غير المقيمين. ومن المهم تحديد أن عائدات السياحة من خلال بند السفر لا تشمل جميع الإيرادات السياحية، حيث أن معظم التبادل يجري في سوق العملات الموازية، وخاصة من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج، الديوان الوطني للإحصائيات حيث بلغت أدنى قيمة لميزان المدفوعات سنة 2017 مامقداره 439.5 مليون دولار أمريكي بسبب ارتفاع قيمة المصاريف السياحية مقارنة بالإيرادات وهذا راجع إلى ارتفاع السياحة المغادرة في هذه

السنة فوجد حوالي 580 مليون دولار أمريكي أنفقها السياح المقيمين في الخارج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الإيرادات السياحية وعلى قلتها عرفت تقلبات ملحوظة وقد بلغت أعلى مستوياتها خلال سنة 2020 أين حقق ميزان المدفوعات ربحا لأول مرة خلال فترة الدراسة، بلغت قيمته 196.4 مليون دولار أمريكي، هذا رغم ما تزرخ به البلاد من ثروات طبيعية وأماكن جاذبة للسياحة إلا أن إهمال الدولة لهذا القطاع وضعف أدائه الاقتصادي انعكس سلبا على رصيد ميزان المدفوعات، كما أن الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع المحروقات الذي يمثل 96% من مجمل الصادرات كان له دور في إهمال القطاع السياحي.

#### 5. الخاتمة:

تطرقنا في هذا البحث إلى مدى مساهمة الإيرادات السياحية في الاقتصاد الوطني وكيف تأثر القطاع السياحي بتفشي فيروس كورونا مع إيجاد استراتيجيات مستقبلية للنهوض بالقطاع.

من خلال دراستنا للموضوع اتضح أن القطاع السياحي في الجزائر لم يرق إلى المستوى المنشود، وهذا رغم ما تتوفر عليه الجزائر من وجهات سياحية جذابة، إلا أن كل هذه الإمكانيات لم يتم استغلالها بصورة جيدة فتجد أن الميزان السياحي سجل عجزا دائما وبالتالي فقد أثر سلبا على ميزان المدفوعات للدولة، كما أن تهميش القطاع السياحي ضمن استراتيجيات التمويه كان له أثر واضح على تدني قيمة عائدات هذا القطاع وبالتالي تدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وقطاع السياحة مرتبط ارتباطا وثيقا بباقي القطاعات، فكلما زاد الاهتمام بالقطاعات الأخرى وتم تطويرها كلما زاد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، والعكس صحيح، وهذا الاهتمام من شأنه توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع القادرين على العمل، لكن قطاع السياحة لم يظهر له ذلك التأثير على المجتمع فلم تكن له فرصة تحسين المستوى المعيشي لعدد أوسع من فئات المجتمع التي مازالت تنتظر فرصتها في التشغيل في هذا القطاع أو في غيره.

هذا وقد كان لتفشي فيروس كورونا المستجد أثرا سلبيا على القطاع السياحي في العالم عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، إذ نجد أن عدد السياح انخفض بشكل ملحوظ أثناء هذه الفترة، إلا أن التدابير الاحترازية المتخذة من قبل الحكومات من جهة وانخفاض عدد الإصابات من جهة أخرى أعاد الانتعاش لهذا القطاع تدريجيا، وما تجدر الإشارة إليه أن الجزائر ورغم توفرها على وجهات سياحية متميزة يبقى القطاع السياحي يعاني من الركود بسبب سوء استغلال الإمكانيات خلال المسار التنموي حال دون الاستفادة منها، ولا يفوتنا أن الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات مما يبقى القطاعات الأخرى تعاني من سوء الاهتمام.

ومما سبق تم التوصل إلى بعض النتائج حول موضوع الدراسة، يمكن إدراجها على

النحو التالي:

- إن القطاع السياحي رغم أنه قطاع صديق للبيئة إلا أنه لم يرق للمستوى المنشود بسبب إهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية.
- غياب استراتيجية واضحة للتسويق للقطاع السياحي على المستويين الوطني والدولي حال دون تطويره.
- عدم الاستقرار السياسي خلال العشرية السوداء كان له أثر سلبي على انتعاش القطاع السياحي في الجزائر، هذا ما انعكس سلبا على حجم الإيرادات المسجلة على مستوى هذا القطاع.
- يظهر أداء قطاع السياحة في الجزائر ضعيفا وغير ذي قيمة في التنمية الاقتصادية للبلاد من واقع إيرادات هذا القطاع، ومدى مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- نظرا لانخفاض قيمة الإيرادات السياحية وما يقابله من ارتفاع في مدفوعاتها سجل ميزان السياحة والسفر عجزا دائما خلال فترة الدراسة.
- من خلال ما سبق التوصل إليه من نتائج تصب كلها حول ضعف القطاع السياحي رغم الإمكانيات الطبيعية والوجهات السياحية الممتازة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:
  - تعد القدرة الاستيعابية للفنادق أحد أهم المقومات التي تجذب السياح، لذا لا بد من ضرورة تدعيم البنية التحتية الموجهة لقطاع السياحة خاصة المتعلقة بالإيواء.
  - في إطار بحث الدولة عن قطاعات بديلة لقطاع المحروقات لانتعاش اقتصادها، يعد قطاع السياحة أحد أهم هذه القطاعات نظرا للوجهات السياحية المتميزة التي تتوفر عليها الجزائر، وبالتالي إيجاد مصادر إيرادات بديلة.
  - تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية الموجهة للقطاع السياحي، وإقامة شركات مع الدول الرائدة في السياحة من أجل اكتساب الخبرات واستغلالها في تحقيق التنمية المستدامة.
  - تحسين الخدمات السياحية، وذلك بتكوين وتدريب العاملين في هذا القطاع من خلال رفع مستواهم التعليمي في مراكز وكليات متخصصة في مجال السياحة والفندقة والاهتمام أيضا باللغات العالمية بالنسبة للمرشدين، لاسيما اللغة الانجليزية باعتبارها لغة العولمة بلا منازع.
  - تسهيل إصدار تأشيرات السفر لأغراض السياحة وإعفاؤها من الرسوم.

## 6. قائمة المراجع:

1. council, w. T. (2020). *world tourism statistics*. Retrieved 5 27, 2022, from <http://www.wttc.org>
2. البكاي الهادي، و قديد عبد القادر. (2021). دراسة وتحليل الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر. *مجلة الميادين الاقتصادية* ، 4 (1)، صفحة 74.
3. السكر، م. (1999). *مختارات من الاقتصاد السياحي*. الأردن: مجدلاوي للنشر والتوزيع.
4. المنظمة العالمية للسياحة 1995 مفاهيم، تعاريف وتصانيف للإحصائيات السياحية للمنظمة العالمية للسياحة 10

5. خنتاش, ن. (s.d.).
6. دور الإعلان فقي التسويق السياحي 2003 ببيروت لبنان مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2003
7. دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر 2014 وهرانمذة تخرج لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمالالجزائر
8. 1997 صناعة السياحة عمانالأردندار الزهران للنشر والتوزيع
9. 21998 صناعة السياحة مصر دار المعرفة الجامعية
10. صندوق النقد العربي 2020 قاعدة البيانات الاقتصادية، واستبيان دراسية قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية.
11. مدخل إلى علم السياحة 2007 الإسكندرية مصر دار الفكر الجامعي
12. نوال خنتاش, ع. ا. (2019). تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. -(SDAT 2030)الاقتصاد والمالية. pp. 195-209, (1) 5 ,
13. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (بلا تاريخ). احصائيات وزارة الصناعة والسياحة التقليدية. تاريخ الاسترداد 09 06 2022، من <http://www.mta.gov.dz>